دراسة تحليلية لواقع مخاطر التشغيل في مصارف اقليم كوردستان- العراق

كولدران عبدالرحيم عزيز

قسم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل -العراق

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة واقع مخاطر التشغيل في المصارف لعينة من المصارف التجارية في اقليم كوردستان –العراق (المحافظات الثلاث اربيل ،دهوك ، السليمانية) باستخدام استمارة استبيان لعينة شملت (26) مصرفا ، وبلغ عدد المستجوبين (77) ،وبالاعتماد على اسلوب التحليل العاملي لمعرفة مدى التزام مصارف الاقليم بمتطلبات بازل 2 ، وتم التوصل الى وجود تسعة عوامل وبنسبة 67.5% تؤكد على وجود تعريف وتحديد مخاطر التشغيل ضمن الخطة المعتمد من قبل مجلس ادارة المصرف ،وتم تقديم عدد من المقترحات منها تبني حساب راس مال مخصص للمخاطر المالية (الائتمان، سيولة، راس المال) وغير المالية (خاصة مخاطر التشغيل)، وبما يساعد على تمكين المصرف من مواجهة المخاطر المحتملة.
الكلمات المفتاحية: مخاطر التشغيل، الممارسات السليمة، بازل 2.

1. المقدمة

تعتبرالمخاطرة جزءا لايتجزا من العمل المصرفي خاصة مع زيادة حجم المعاملات المصرفية ،وفي ظل التحولات والتطورات الكبيرة التي تمر بها دول العالم في مجالات الاقتصاد المختلفة بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص،وزيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي،فالمصارف أصبحت تواجه مخاطر مصرفية مختلفة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخروبين الدول ايضا ،لذلك اصبحت ادارة هذه المخاطر والسيطرة عليها والتخفيض من آثارها الى اقصى حد ممكن ،باستخدام اساليب وادوات متطورة (ادوات الهندسة المالية)التي تعد من اهم المسائل التي ركزت عليها من قبل المصرفيين والماليين ، والمخاطر التشغيلية هي إحدى أهم المخاطر المصرفية لما لها من دور كبير في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر ،مما دعت المصارف الى تبني استراتيجيات لتحديد ومعرفة حجم ونوع تلك المخاطر.ومن ثم وضع الخطط والبرامج اللازمة لادارتها بشكل سليم وفعال ،وبذلك فقد اصبحت ادارة المخاطر التشغيلية من اهم الممارسات الادارية السليمة للمخاطر التي اصدرت من قبل بازل 2 في 2003 والتي ركزت على اضافة متطلبات رأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية والتي اعتبرت تطوركبيروثقافة جديدة في مجال الرقابة وادارة المخاطرالمصرفية .

1-1 أهمية البحث:

-تكمن اهمية البحث في دور المصارف واهميته في معظم الاقتصاديات ،ومن موضوع مخاطر التشغيل وادارتها ،لما تسببه تلك المخاطر من هدر وخسائر متوقعة للمصارف ، التي تتسبب في اضعاف القوة التنافسية واهتزاز مكانة ومركز المصارف في الاسواق .لابد للمصارف ومن ضمنها مصارف اقليم كوردستان اتباع الطرق والوسائل الضرورية لادارة هذه المخاطر والتخفيف من آثارها من خلال مواكبة التطورات الجديدةلادارتها ضمن الاطار التي تم وضعها من قبل الجهات الرقابية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية والتي باتت تهدد الكيانات المصرفية .

1-2 مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

- ماهو واقع مخاطر التشغيل في مصارف اقليم كورستان - العراق؟

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 4، العدد 2 (2020)
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 03 ديسمبر 2023
حقوق الطبع والنشر ©2023 هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

- وهل ان المصارف المبحوثة تتبنى ادارة مخاطر التشغيل ؟

1-3 هدف البحث: يهدف البحث الى:

- التعرف على موضوع مخاطر التشغيل وبيان اثاره السلبية.

- التعرف على مدى التزام مصارف اقليم كوردستان - العراق بادارة مخاطر التشغيل .

1-4 فرضية البحث: تتضمن الاتي:

- تواجه المصارف عينة البحث انواع مختلفة من مخاطر التشغيل.

- لدى المصارف المبحوثة وحدة او قسم لأدارة مخاطر التشغيل .

1-5 منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، ومن خلاله سيتم توضيح معالم الموضوع في ضوء النصوص القانونية ذات العلاقة و الآراء الفقهية بهذا الصدد.

1-6 خطة البحث

بناءً على ما سبق سوف نعمد إلى تقسيم هذا البحث على ثلاث مباحث، نخصص المبحث الاول لدراسة و بيان الأسباب العامة لانقضاء تنفيذ الحكم الجزائي، ونخصص المبحث الثاني لدراسة الأسباب الخاصة لانقضاء تنفيذ الحكم الجزائي، أما المبحث الثالث والأخير فنخصصه لتناول أسباب أخرى لانقضاء تنفيذ الحكم الجزائي. ونختتم البحث بما نتوصل اليه من الاستنتاجات و الى جانب ما نبيدها من المقترحات بشأن موضوع البحث.

الدراسات السابقة

1 - دراسة عبدالكريم وأبو صلاح(2007)بعنوان (المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل الثانية دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين)

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل 2 ، وفحص وتحديد ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين ، ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وادارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لأدارة وضبط المخاطر التشغيلية ،وتم الاعتماد على المنهج الميداني من خلال اعداد استبيان وتوزيعه على البنوك العاملة في فلسطين ،وتوصلت الدراسة الى انخفاض مستوى التزام البنوك بالمبادئ الاساسية للممارسات السليمة لأدارة المخاطر التشغيلية ، الامر الذي ينعكس سلبا على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات بازل 2 ، واقترحت الدراسة انشاء دائرة لادارة المخاطر بشكل عام يتوفر فيها كوادر متخصصة بادارة المخاطر التشغيلية لتحديد المخاطر وظبطها والتحكم فيها وتخفيض الخسائر.

2 - دراسة بو عبدلي وسعيد (2015) بعنوان (ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر)

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل خاص من خلال استبيان تم توزيعه على افراد العينةوالبالغ عددهم (59) من الموظفين في ستة بنوك ،وتم تحليل النتائج لمعرفة مدى ادراك وتطبيق مبادئ الادارة السليمة والفعالة للمخاطر التشغيلية في البنوك المبحوثة ،وتوصلت الدراسة الى ان البنوك تخضع لجملة من المقررات الواردة في اتفاقية بازل الا انها لاتلتزم اثناء تأدية انشطتها بتطبيقها كليا خاصة فيما يخص متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية واقترحت الدراسة ضرورة قيام السلطات فرض قواعد صارمة لتبني البنوك خطط واستراتيجيات في اطار متكامل يشمل ادارة المخاطر التشغيلية بصورة كلية من اجل السيطرة عليها وتخفيض خسائرها.

3- مصداع (2017) بعنوان (ادارة المخاطر التشغيلية وفقا لبازل 2 في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مختلف المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك التجارية واهم مصادرها وواقع ادارة هذه المخاطرفي البنوك التجارية الجزائرية ومدى تطبيقيها لمبادئ الادارة السليمة للمخاطر التشغيلية والتي اوصت بها اتفاقية بازل(2) ،وقد توصلت الدراسة الى ان البنوك التجارية الجزائرية تتعرض للعديد من المخاطر التشغيلية والتي كان العنصر البشري مصادرها صدارة كما انها لا تولي اهتمام كبير بادارة المخاطرالتشغيلية حيث كانت درجة تطبيقها لمبادئ الادارة السليمة للمخاطر التشغيلية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل 2الجديدة متوسطة.

4- دراسة فاسيليف واخرون (2018) بعنوان (ادارة مخاطر التشغيل في البنك التجاري)

تهدف الدراسة إلى تطوير نظام فعال لإدارة المخاطر التشغيلية للبنك التجاري.اذ يساعد تحديث وتحسين نظام إدارة المخاطر التشغيلية على استقرار البنك ، وزيادة الاستقرار وزيادة الربحية ، وتقليل توفير رأس المال للمخاطر التشغيلية ، وزيادة جاذبية الخدمات المصرفية للعملاء ، مما يعود بالفائدة على مؤسسة الائتمان بين المنافسين، باستخدام مثال بنكين قيد الدراسة ، لقد وجد أن إدارة هذا النوع من المخاطر في كلا البنكين مبنية بشكل مشابه. كل واحد منهم يحدد بنفسه ما هي المخاطر التشغيلية ، ويميز خصائص التصنيف ، وكذلك الأهداف ومبادئ الإدارة.. بدأ نموذج الإدارة الذي تم إنشاؤه في الظهور تدريجياً في البنوك وقد نجح بالفعل في تحقيق بعض النتائج. لذلك ، منذ الربع الأول من عام 2015 ، انخفض مستوى المخاطر المحسوب بالنهج الأساسي بنسبة 13٪ في PJSC BANK TCB وبنسبة 4٪ في PJSC Bank .Vozrozhde-nieانخفضت الخسائر التشغيلية الفعلية بنسبة 23٪ و 15٪ على التوالي. يمكن الاستنتاج أن النموذج المقترح يعمل بشكل فعال وتحتاجه البنوك المذكورة،وسيتمكن "PJSC "Transcapitalbank و PJSC Bank Vozrozhdenieليس فقط من تقليل تعرضه للمخاطر التشغيلية بمساعدة نظام إدارة محسن ، ولكن أيضًا للحصول على المزيد من الأرباح عن طريق تقليل التكاليف ، وبالتالي ، تنفيذ الأنشطة بشكل أكثر كفاءة.

5 - دراسة محبوب وسنوسي (2020) بعنوان (قياس المخاطر التشغيلية في البنزك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الاسلامية باستخدام تقنية مؤشر(Z-Score) لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016-2017)

تهدف هذه الدراسة الى تقييم ادارة المخاطر التشغيلية وقياسها في البنوك التجارية بالاعتماد على تقنية مؤشر (Score،Z) لقياس الاستقرار المالي الذي يستخدم في البنوك التقليدية وكيفية ادارتها وملائمتها في المصارف الاسلامية ، بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر في الفترة 2016-2017، اذ ان ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية تحتاج الى المزيد من الفهم لمصادر تلك المخاطر وتطبيقاتها التي يمكن ان تحدث من خلالها الخسائر ، اضافة الى مخاطر عدم التوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية نفسها فهي تواجه مجموعة من التحديات المشابهة لتلك التي تواجهها البنوك التقليدية فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية ،وتوصلت الدراسة الى ان نموذج الاستقرار والسلامة المالية (Score،Z) لقياس المخاطر التشغيلية الذي يطبق في البنوك التقليدية لن يراعي خصوصية العمل المصرفي الاسلامي لذلك لابد من تعديله ليكون اكثر ملائمة للعمل المالي المصرفي الاسلامي ،كما ان المصرف عينة الدراسة لا يتوفر لديه اجراءات تحوطية لتخفيض الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية ، كما اقترحت الدراسة تهيئة البيئة المناسبة في المصرف الاسلامي من خلال السياسات والاجراءات والتعليمات المناسبة لتوقع المخاطر وقياسها مع بيان آثارها للكشف المبكر عن تلك المخاطر والتخفيف من أثارها السلبية .

2. المبحث الأول/ الاطار النظري للبحث

2 مفهوم مخاطر التشغيل هناك تعاريف عديدة لمخاطر التشغيل ومنها الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل 2 الذي عرفها بانها مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعةاو فشل العمليات الداخلية ، والعنصر البشري ،والانظمة والاحداث الخارجية ،ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يعتبر الاحتفاظ براس المال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارا في اطار بازل 2 بل هوجزء جوهري فيه(عبدالكريم وابوصلاح،2007، 14)

3 وحسب تعريف البنك المركزي العراقي "هي الخسائر المحتملة الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الأنظمة والإجراءات الداخلية والعنصر البشرى لدى المصرف، أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يشمل كل من المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة" (البنك المركزي العراقي، 2019، 2).

وتحدث المخاطر التشغيلية بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وضعف اجراءات الرقابة والضبط الداخلي في البنوك ، وتعمل تلك الضوابط للتأكد من ان البنك عملياته بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الادارة وان هناك حماية للاصول وسيطرة على الالتزامات ، بالاضافة الى ان النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة في الوقت المناسب عن اداء البنك (حماد ،2003، 23).

ما تعرف بأنها حدوث اضرار قد تنشأعن أخطاء ومخالفات تم تجاهلها نتيجة للاضطرابات في الضوابط الداخلية وعدم التصرف وفقا مع الوقت والظروف من قبل ادارة البنك والموظفين والاخطاء والاخفاقات في نظم تكنولوجيا المعلومات والكوارث والزلازل والحرائق والفيضانات او الهجمات الارهابية

مماسبق يمكن القول بان مخاطر التشغيل عبارة عن تلك المخاطر التي تحدث بسبب عدة عوامل تشترك في حدزتها تمثل في ضعف في اداء الموظفين والرقابة الداخلية ، وعدم كفاءة نظم تكنولوجيا المعلومات والا تصالات، فضلا عن حدوث الكوارث الطبيعية ،اي ان المخاطر التشغيلية تحدث بسبب اضطرابات في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف والتي ستؤدي الى خسائر في الايرادات والارباح.

-اسباب مخاطر التشغيل وانواعها

ادى التطور السريع في القطاع المصرفي الى تزايد المخاطر في مختلف المجالات كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل التي نشأت لاسباب تتعلق بعدم التحكم في التقنيات الالية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي كمخاطر اعطال الكومبيوتر وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الانظمة المتكاملة على المستوى الدولي وكما ينطوي النمو في التجارة الالكترونية على مخاطر محتملة مازالت ابعادها غير معروفة كعمليات القرصنة ،عمليات الاندماج الكبرى واعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبارا لقدرة الانظمة الجديدة والمتكاملة ،اضافة الى الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من اطراف اخرى ومشاركة انظمة المقاصة والتسويات يفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وانظمة الحفظ الاحتياطي.

وتكمن اهم انواع مخاطر التشغيل (اللجنة العربية للرقابة المصرفية ،2004، 9-10) ،(لعراف ، 2017 ، 187-188) في:

1 -مخاطر الموظفين تظهر هذه المخاطر بسبب الموارد البشرية سواء كانوا موظفين او مدراء (شروط الكفاءة والاهلية واخلاقيات المهنة) وقد تكون ذات صلة بالغيابات ، الاحتيال الداخلي ، عدم الاقدرة على تولي المناصب والمراكز الرئيسية ، وفي بعض الاحيان تكون هذه الاخطاء غير متعمدة أو بنية سابقة او احتيالية ، والاخطاء الغير مقصودة تكون مكلفة وبالنسبة للاكتشاف المبكر لها ونعها فهو يعتمد على نوعية الموظف ويقظته.

2 -الاختلاس : وهو الاكثر شيوعا بين العاملين في المصارف ، والناتج عن التعاملات بالشيكات السياحية واجهزة الصراف الآلي (Ulman & ،2006،p. 6 Seivold).

3 -مخاطر نظم المعلومات : تكون ذات صلة بفشل الاجهزة او عدم توفر الوسائل لفترة مؤقتة اة لمدة طويلة (توقف المعدات وانظمة الكومبيوتر والاجهزة الفنية) اللازمة لاجراء المعاملات المعتادة (Nicoleta & Cornelia, 2007, p. 506).

4-الممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات والأعمال وهي الاخفاق غير متعمد أو الناتج عن الاهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه زبائن محددين بما في ذلك شروط الصلاحية والثقة او الاخفاق الناتج عن طبيعة تقييم المنتج أو اساءة استعمال المعلومات السرية للزبائن.

5 -مخاطر تنفيذ وادارة العمليات ، هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة لعمليات المصرف والضعف في انظمة الرقابة والتدقيق الداخلي ، مثل الاخطاء في ادخال البيانات ، الدخول الى بيانات لغير المصرح لهم بذلك ،الخسائر بسبب الاهمال واتلاف اصول الزبائن .

6 -تزييف العملات : هناك علاقة طردية بين تطور الوسائل التكنولوجية بصفة عامة وتزييف العملات ، اذ يساعد تطور الوسائل التكنولوجية في معظم بلادان العالم على

زيادة حالات تزييف العملات ويوجد صعوبة شديدة لتوفر الخبراء في اكتشاف ذلك بالاضافة الى ارتفاع تكلفة برامج التدريب بهذا الشأن .

7-مخاطر الاحداث الخارجية وهي الخسائر الناشئة عن اعمال طرف ثالث بما يشمل الاحتيال الخارجي واي اضرار تصيب الممتلكات والاصول ،وخسائرنتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في الاستمرار بالعمل ،وتشمل الاحتيال الخارجي ، والكوارث الطبيعية كالهزات الارضية والفيضانات والحرائق وغيرها .

8 -مخاطر العمليات وسبب هذا الخطر هو عدم الامتثال الى الاجراءات : الخطأ في تسجيل العمليات والتسويات والتأكيدات مثل الصرف المزدوج للشيك ،الائتمان لطرف ثالث وليس للمستفيد ، دفع الائتمان قبل التأكد من تغطية الضمان لقيمة القرض ، تجاوز الحدود والاذونات لتنفيذ العمليات .

9 -الجرائم الالكترونية وذلك نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة في جميع النشاطات المصرفية مثل الاختلاس الالكتروني.

10 -مخاطر السرقة والسطو : توجد علاقة بين الزيادة في حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها وبين زيادة جرائم السطو والسرقة ، كما توجد علاقة ارتباط عكسية بين زيادة استخدام معايير السلامة الامنية لدى المصارف وجرائم السرقة(Marija, 2013, p. 46).

-الممارسات السليمة في ادارة ومراقبة المخاطر التشغيلية

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (2003) ورقة تتضمن عشرة مبادئ لمساعدة المصارف والسلطات الرقابية على تحديد اسس الادارة السليمة للمخاطر التشغيلية ، وقد تم تقسيم المبادئ العشرة الى اربعة اقسام رئيسية وكالآتي(Basel Committee on Banking Supervision, 2011, pp. 2–6):

1 -تهيئة المناخ المناسب لادارة المخاطر : دور مجلس الادارة والادارة العليا

المبدأ الاول : دور مجلس الادارة من حيث الالمام العام والمصادقة ومراجعة الاطار العام لادارة المخاطر التشغيلية : يجب ان يكون مجلس الادارة مدركا للعناصر الاساسية للمخاطر التشغيلية الخاصة بالمصرف والتعامل معها كفئة منفصلة يتم مراقبتها ،كما يجب مراجعة واعتماد استراتيجية المخاطر التشغيلية دوريا.

المبدأ الثاني : دور مجلس الادارة في ضمان خضوع اطار ادارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الفعال

يجب ان يضمن مجلس الادارة بان هيكل ادارة المخاطر التشغيلية يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة ، وتنفذ من قبل موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم ، ويجب ان لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن ادارة المخاطرالتشغيلية.

المبدأ الثالث : مسؤولية الادارة العليا في تنفيذ اطار ادارة المخاطر التشغيلية وتوفير الموارد اللازمة

يقع على عاتق الادارة العليا مسؤولية تطبيق اطار (هيكل) ادارة المخاطر التشغيلية المعتمد من قبل مجلس الادارة ويجب ان يتم تطبيق الاطار بانسجام كامل على مستوى المصرف ككل ، وان جميع المستويات الوظيفية تدرك مسؤوليتها فيما يتعلق بادارة المخاطر التشغيلية ، كما يجب ان تتحمل الادارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والاجراءات المتعلقة بادارة المخاطر التشغيلية في جميع انشطة وعمليات المصرف وانظمته.

2-ادارة المخاطر : تعريفها ، قياسها ، التحكم فيها ومراقبتها

المبدأ الرابع : تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية

يجب على المصارف ان تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل انواع المنتجات ، الانشطة ، والعمليات والانظمة ، كما يجب التأكد من أنه تم الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح اية منتجات وانشطة وعمليات او أنظمة جديدة .

المبدأ الخامس: متابعة المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية واحتمالات التعرض للخسائر المادية واعداد التقارير :يجب على المصارف ان تقوم بتحديد الاجراءات المطلوبة لقياس المخاطر التشغيلية ، وكما يجب تنفيذ عملية المراقبة المنتظمة لأوجه المخاطر التشغيلية والتعرض الملموس للمخاطر ، والافصاح عن البيانات ذات الصلة للادارة العليا ومجلس الادارة التي تعزز بدورها اجراءات الادارة للسيطرة على المخاطر التشغيلية.

المبدأ السادس : توفر الوسائل والاجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية وتخفيضها على المصرف التأكد من استمرارية تطبيق نظام مراقبة التعرض للمخاطر التشغيلية واحداث الخسائر التي تنتج عن العمليات الكبيرة ،اذ لابد ان يتوفر لدى المصرف السياسات والاساليب والاجراءات التي تضبط او تخفف من حدة المخاطر التشغيلية المادية .كما على المصرف مراجعة محددات المخاطر واستراتيجيات الضبط بشكل دوري ، مع التركيز على تعديل اطار المخاطر التشغيلية وفقا للاستراتيجيات المناسبة المستخدمة وبناءا على استعداد المصرف لتقبل المخاطر.

المبدأ السابع :توفر خطط طوارئ واستمرارية الاعمال : على المصرف وضع خطط للطوارئ لضمان قدرته على العمل بناءا على مبدأ الاستمرارية والتنامي المتواصل في الاعمال والحد من الخسائر في حالة تعطل الاعمال بشكل حاد كما يجب على المصرف القيام بتقييم التكلفة والعائد من العمليات البديلة والاستراتيجيات الرقابية لتخفيض المخاطر.

3-دور السلطات الرقابية

المبدأ الثامن :مطالبة المصارف بتوفير اطار فعال لادارة المخاطر التشغيلية

على السلطة الرقابية ان تطلب من كافة المصارف بغض النظر عن حجمها اعداد واعتماد اطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسببها ،على ان يكون هذا الاطار جزء من منهج شامل لادارة المخاطر بشكل عام.

المبدأالتاسع :تقييم سياسات واجراءات المصارف الخاصة بادارة المخاطر التشغيلية

على المراقبين القيام بشكل مباشر وغير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتيجيات والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية ، كما على المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وان تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم واعلامهم بالتطورات التي تحدث في المصارف.

4 -اهمية الافصاح

المبدأ العاشر : الافصاح من قبل المصارف

على المصارف ان يقوموا بالافصاح الكافي للجمهور حتى يتمكن العاملين في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة ادارتها ، اذ ان الافصاح الدوري والمستمر للمعلومات ذات العلاقة بالمصارف يؤدي الى تحسين

الانضباط السوقي والذي يزيد فعالية ادارة المخاطر،ويجب ان يتناسب مستوى الافصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وانشطة المصرف .

-أساليب قياس رأس المال المخصص لمواجهة المخاطر التشغيلية

1 -أسلوب المؤشر الأساسي:The Basic Indicator Approach(BIA) يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له بـ alpha من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة،

حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفرا أو خسارة و يتم احتساب متوسط سنتين فقط ، وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة ، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$K_{BIA} = \alpha \cdot EI$$

حيث:

KBIA = متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA)

EI = مجموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد (مؤشر التعرض) .

a = معامل ألفا 15% وفقا لما قررته لجنة بازل. ويعرف الاتفاق إجمالي الدخل ، بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد

وينبغي أن يكون إجمالي متضمن أي مخصصات، ويستبعد أي أرباح أو خسائر محققة من بيع أوراق مالية في سجلات المصرف، ويستبعد أي بنود غير عادية (غير نظامية) ، وكذلك أي دخل ناتج من التأمين(Basel Committee on Banking Supervision, 2011, p. 6).

2 -الأسلوب النمطي القياسي (Approach Standardized SA): (

يعتبر الأسلوب القياسي (المعياري) طريقة أكثر تقدما لتحديد رأس المال المطلوب، وتبعا لهذا الأسلوب تم تقسيم أنشطة المؤسسة الاثنانية إلى خطوط الأنشطة القياسية و تعيين المؤشر المناسب (صافي الدخل مع الفوائد و صافي الدخل بدون فوائد حيث تتوافق متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية مع متطلبات رأس المال في خطوط الأنشطة الفردية .

وقد اقترح الاتحاد الأوروبي ثمانية أنشطة قياسية ووضع مؤشرا لكل منها حيث يتوافق كل نشاط مع نسبة مئوية ثابتة (معامل بيتا) من المؤشر ذو الصلة . و يحسب متوسط الثلاثة سنوات على أساس الثلاثة اثني عشر شهرا المعينة في نهاية السنة المالية ، وفي حالة عدم توفر تقارير المراجعة يمكن أن يستعمل تقدير الأعمال. و فيما يلي سيتم عرض القيم المختلفة لمعمل بيتا حسب دليل الاتحاد الأوروبي:)

جدول رقم 1-1: قيم بيتا المختلفة لخطوط الأعمال

نوعية النشاط	المؤشر	معامل بيتا β
β1 تمويل الشركات Corporate finance	إجمالي الدخل	18%
β2 تجارة ومبيعات Trading and sales	إجمالي الدخل	
β6 المدفوعات و التسويات Payment and Settlement	إجمالي الدخل	
β4 خدمات مصرفية تجارية Commercial banking	إجمالي الدخل	15 %
β7خدمات الوكالة Agency services	إجمالي الدخل	
β3خدمات الوساطة Retail brokerage	إجمالي الدخل	12%
β5 خدمات مصرفية بالتجزئة Retail banking	إجمالي الدخل	
β8 إدارة الأصول Asset management	إجمالي الدخل	

المصدر :(Akkizidis et al.، 2005، p. 106)

يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية باستخدام الصيغة التالية:

$$K_{STA} = \sum_{i=1}^{8} K_{STA} = \sum_{i=1}^{8} \beta_i \cdot EI_i$$

K_{STA}: متطلبات رأس المال للمؤسسة تحت الأسلوب القياسي.

$\sum_{i=1}^{8} K_{STA}$: مجموع متطلبات رأس المال في خطوط الأعمال الفردية.

$\sum_{i=1}^{8} \beta i. EI_i$: مجموع المنتجات من صافي الدخل مع الفوائد و بدون فوائد (مؤشر التعرض) لخطوط الأعمال الفردية و معامل بيتا المحدد لها.

3- أساليب القياس المتقدمة (Advanced Measurement Approach(AMA

وفقا لهذا الأسلوب ، فإن مطلب رأس المال القانوني يساوي مقياس المخاطر المتولدة عن النظام الداخلي للمصرف لقياس مخاطر التشغيل ، باستخدام المعايير الكمية و النوعية المتقدمة ويخضع استخدام أساليب القياس المتقدمة للموافقة الرقابية(عدنان، 2005، 179-180).

و سوف يسمح للبنوك التي يتوفر لديها بعض المعايير الصارمة باستخدام النماذج الداخلية (Internal Models) لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية وتوجد عدة طرق منها:

- منهج القياس الداخلي (Internal Measure Approach).
- منهج توزيع الخسائر (Loss Distribution Approach) .
- طريقة بطاقات النقاط (Scorecards)

- كيفية إدارة المخاطر التشغيلية :ان ادارة المخاطر التشغيلية ابعد ماتكون عن كونها تكنوقراطية بسيطة تتضمن تحديد المخاطر وجمع البيانات كونها عملية ادائية ،والتي تحدد الفئات التنظيمية للخطأ،وتحددها كمخاطر لأغراض صنع القرار(Power, 2005, p. 12).

ويمكن وصف إدارة المخاطر التشغيلية باعتبارها دورة تتألف من الخطوات التالية (بو عبدلي وسعيد ،2015، 121-122):

1- تحديد وتقيم المخاطر :من خلال تحديد مصادر المخاطر يتمكن البنك من اتخاذ التدابير الوقائية تحت شعار "الوقاية خير من العلاج " ،وخلال مرحلة التحديد و التقييم على البنك النظر في عدة عوامل لإنشاء ملف المخاطر

2-التقييم الذاتي (جرد الخطر) : حيث تهدف عمليات التقييم الذاتي إلى رفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية وإلى خلق جرد منظم كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات إدارة المخاطر، فضلا عن إدخال تحسينات عملية نحو أداء أفضل ، وتبعا للأغراض المحددة للتقييم الذاتي إلا أنه من الممكن أن يكون له توجهات ومناهج مختلفة

- قواعد بيانات الخسائر الداخلية: تعد بيانات الخسائر الداخلية المكون الرئيسي في بناء نظام دقيق يمكن الاعتماد عليه لقياس المخاطر التشغيلية.ولأغراض احتساب متطلبات رأس المال يتعين على البنوك تعريف الحد الأدنى للخسائر التي يجب الإقرار عنها و تضمينها في قاعدة بياناتها ، مع الأخذ في الاعتبار خصائص فئات المخاطرالتشغيلية (ثريا ،2014، 14-15).

- قواعد بيانات الخسارة الخارجية : تقوم البنوك بالاستعانة بمصادر خارجية للبيانات لاستكمال بيانات الخسائر الداخلية المستخدمة في عملية إدارة المخاطر التشغيلية و بصفة عامة فإن استخدام البيانات الخارجية هو أسلوب مقبول تماما لسد الثغرات الموجودة في في قاعدة البيانات الداخلية (Chapelle, 2019, pp. 10–11).

- تحليل العمليات التجارية: في إطار إدارة المخاطر التشغيلية يستخدم تحليل عمليات الأعمال لربط العمليات و المخاطر والتحكم في تحليل المخاطر.وقد يكون لها أيضا غرض ضمان عملية التوجيه الأمثل للمخاطر فالتعريف بالعمليات التجارية عبر كافة الوحدات التنظيمية شرط أساسي لتخصيص بيانات الخسارة للعمليات وتحديد المخطر للعمليات التجارية(نارجس وعكاش ،2018، 283) .

- تحليل السيناريو: يجب على البنك الاستعانة بمتخصصين لوضع السيناريوهات المتصلة بالبيانات الخارجية وذلك لتقييم مدى تعرض البنك الأحداث ذات الخطورة العالية، ويعتمد هذا الأسلوب على المديرين ذوي الخبرة و كذا خبراء إدارة المخاطر لإيجاد تفسير مقبول لأسباب الخسائر الشديدة .

- مؤشرات المخاطر:توفرمؤشرات المخاطر الرئيسية معلومات عن مخاطر الخسائر المحتملة في المستقبل حيث تجعل من الممكن تحديد المناطق مرتفعة المخاطر في وقت مبكر لاتخاذ التدابير المناسبة ويمكن تعريف عتبات المحفزات لمؤشرات المخاطر الرئيسية و التي تسمح للبيانات أن تكون في اتجاه يسمح لها بأن تكون بمثابة مؤشرات في نظم الإنذار المبكر.

3-علاج المخاطر: بعد التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن أربع مجموعات رئيسية

نقل المخاطر ، تجنب المخاطر، تقليص المخاطر ،قبول (احتجاز) المخاطر

4-مراقبة المخاطر : إن رصد دورة المخطر بكاملها من شأنه المساهمة في فعالية المراقبة خاصة في تحديد نقاط الضعف و تحسين التدابير المتخذة فمن جهة يجب أن تكون هناك مراقبة مستمرة للعمليات التجارية و تنفذ من جميع العاملين في إطار مهامهم ومن جهة أخرى ينبغي أن يتم الفصل في عملية التفتيش بين كيانات داخلية وخارجية.

3- المبحث الثاني / تقييم مخاطر التشغيل في عينة من المصارف في اقليم كوردستان- العراق

تم تصميم استمارة استبانة لمعرفة اهم العوامل التي تؤثر على مخاطر التشغيل في المصارف على مستوى اقليم كوردستان – العراق (اربيل ،دهوك ،السليمانية) والتي تمثل (26) مصرفاً.

ولاجل معرفة وتحديد أهم العوامل التي تؤثر المخاطر التشغيل في المصارف يتم استخدام التحليل العاملي الذي يعد احدى الطرائق الاحصائية المهمة، وهو فرع من فروع تحليل متعدد المتغيرات(Multivariate Analysis) ، ويهدف الى دراسة الظواهر المعقدة من أجل بيان متغيرات الظاهرة المدروسة وتكون هذه العوامل مستقلة ويعتبر التحليل العاملي من الطرق الإحصائية التي تستخدم في معالجة النتائج التي تم الحصول عليها من تطبيق الاختبارات النفسية والتربوية، وقد وردت العديد من التعريفات لهذا الأسلوب، منها مايلي (مهلل، 2015، 31):يعرف التحليل العاملي بأنه تقنية لتجميع العناصر التي تنطوي عليها الشخصية في مجموعات أو وحدات متماسكة نسبياً ومستقلة.

كما أن التحليل العاملي أسلوب يهدف إلى دراسة العلاقات بين عدد من المتغيرات المشاهدة بدلالة مجموعة من العناصر الفرضية غير المشاهدة تسمى عوامل مشتركة، وهي التي نهتم بها، فالفكرة الأساسية للتحليل العاملي هي فرضية العوامل التي تؤثر في الظاهرة، حيث أن العامل مكون من مجموعة متغيرات المشاهدة (العباسي، 2011، 21).

-المعلومات العامة

تم تخصيص الجزء الأول من الدراسة للبيانات العامة الخاصة بالفئة المبحوثة والتي تتمثل في موظفي المصارف في اقليم كوردستان بغية التعرف على خصائص عينة الدارسة من حيث الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة (عدد سنوات العمل بالمصرف).

-الجنس:

جدول (1)عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
الذكور	37	48.1
الاناث	40	51.9
المجموع	77	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.22.

نلاحظ من الجدول (1) أنه من مجموع عينة الدراسة (77) موظف، (37) منه الذكور وبنسبة (48.1%)، اما بنسبة الاناث فقد بلغت (40) موظف اى بنسبة (51.9%) من مجموع العينة، وبالتالي انضمام المصارف الى القطاعات التي تستقطب فئة الإناث أكثر من الذكور وما تمت ملاحظته أن الفئة النسوية شغلت مناصب مراكز رئيسية في المصارف، كما أن الفئة المستجوبة من الإناث كانت أكثر تفاعلا في الإجابة على الاستبيان.

-المؤهل العلمي:

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
اعدادية	6	7.8
دبلوم	27	35.1
بكالوريوس	41	53.2
ماجستير	3	3.9
دكتوراه	0	0
المجموع	77	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS. V.22

وحسب الجدول (2) بلغ عدد حملة الاعدادية 6 موظف، وبنسبة 7.8%، وحملة دبلوم بلغوا 27 موظفاً وبنسبة 35.1%، اما فيما يخص حملة البكالوريوس فبلغ عددهم 41 موظفا بنسبة 53.2%، اما حملة الماجستير بلغوا 3 وبنسبة 3.9% ويلاحظ ان المصارف المبحوثة ركزت على توظيف الايدى العاملة ذوي الكفاءات والاختصاصات الدقيقة في مجال المصارف نظرا للتغيرات التي احدثتها ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من تغيرات في سوق العمل ومن ثم التركيز على ذوي الكفاءات والاتصالات الدقيقة في هذا المجال، وهذا ينسجم مع متطلبات القطاعات والانشطة الاقتصادية المعاصرة التي تهتم بعنصر رأس المال الفكري في الادارة و رسم السياسات والمحافظة على الميزة التنافسية من خلال تقديم خدمات فريدة ومتنوعة وزيادة حجم السوق.

-الوظيفة:

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
مدير	18	23.3
نائب مدير	9	11.7
مدير اقسام	20	26.0
موظف	30	39.0
المجموع	77	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.22.

فيما يخص توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة فإن المدراء قد بلغ عددهم 18 موظف وبنسبة 23.4%، وفيما يخص نواب المدراء قد بلغ عددهم 9 فرد بالنسبة 11.7%، اما بنسبة رؤساء الاقسام فقد بلغ 20 فرد وبنسبة 26.0%، وما يخص بفئة الموظفين قد بلغ عددهم 30 وبنسبة 39.0%.

- عدد سنوات العمل بالمصرف (الخبرة):

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات العمل بالمصرف

عدد سنوات العمل بالمصرف	التكرار	النسبة%
من سنة الى 5 سنة	11	14.2
من 6 الى 10 سنوات	30	39.0
من 11 الى 15 سنة	21	27.3
من 15 سنة فأكثر	15	19.5
المجموع	77	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.22.

حسب الجدول(4)الخاص بتوزيع العينة عدد سنوات العمل بالمصرف يتضح أن أفراد العينة الذي تقل عدد سنوات خبرتهم عن الست سنوات بلغ (11) موظفا بنسبة 14.3%، في حين أن عدد الأفراد التي تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 و 10 سنوات بلغ (30) موظف بنسبة 39%، وتعتبر هذه النسبة طبيعية لأن أغلب العاملين في المصارف اقليم كوردستان محل الدراسة هم في مرحلة شباب وذات خبرة مناسبة، أما عدد أفراد العينة الذي تتراوح خبرتهم من 11 الى 15 سنة فقد بلغ (21) موظفا بنسبة 27.3%، فيما بلغ عدد الأفراد الذي خبرتهم أكثر من 15 سنة (15) موظفا بنسبة 19.5.%

4 -تطبيق التحليل العاملي: طريقة المركبات الرئسية Principle(P.C) Components

بعد توزيع استمارة الاستبانة بصورة عشوائية والتي بلغت عددها (90) استمارة تم الحصول على (77) موزعة على مصارف اقليم كوردستان والتي بلغ عدد المصارف (26) وشملت العينة (المدير، نائيب المدير، مدير الاقسام، الموظف) في بعض مصارف اقليم كوردستان – العراق، اذ تم دراسة تحديد العوامل المؤثر في مخاطر التشغيل، وتم الحصول على نتائج التحليلات باستخدام الحاسب الالكترونية عن طريق البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعي Statistic(SPSS) package for Social Sciencesوذلك من خلال استمارة التي تضمنت عدد من الاسئلة حول تقييم مخاطر التشغيل في المصارف، وتم تحديد عدد من الاسئلة التي ادخلت كمتغيرات في تحليل المركبات الرئسية وهي كالاتي:

هل لدى مصرفكم دائرة لإدارة المخاطر؟ Y1

في حال الإجابة بالإيجاب، يرجى توضيح موقعها في الهيكل التنظيمي للمصرف؟ Y2

في حال الإجابة بالنفي للسؤال الثاني، كيف يتم إدارة المخاطر في مصرفكم؟ Y3

هل يوجد كادر مختص بإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف؟ Y4

هل يتوفر خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية؟ Y5

هل تشمل الخطة تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف؟ Y 6

ما هي أنواع المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف؟ Y7

هل تشمل الخطة تحديد مصادر مخاطر التشغيل وسياسات المصرف في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها؟ Y8

ما هي أهم مصادر مخاطر التشغيل في المصرف؟ Y9

يتم مراقبة وضبط مخاطر التشغيل من خلال: Y10

يتم رفع تقارير مخاطر التشغيل إلى: Y11

هيكل إدارة مخاطر التشغيل يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من قبل موظفين ومدربين بشكل ملائم؟ Y 12

التدقيق الداخلي مسؤول بشكل مباشر عن إدارة مخاطر التشغيل؟ Y13

يرتبط التدقيق الداخلي مباشرة ويرفع تقاريره لـ : Y14

يتوفر في المصرف إجراءات عملية تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل؟ Y15

من هي الجهة التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة مخاطر التشغيل؟ Y16

أي من الأدوات أدناه تستخدم في المصرف لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل؟ Y17

أ- يتوفر إجراءات عمل لتنفيذ كافة الأنشطة المصرفية بالمصرف؟ أ Y 18

ب- يتم مراجعة الأنشطة اليومية من قبل جهات رقابية غير التي تنفذها؟ ب Y18

ج- يتم مراقبة الأنشطة من قبل التدقيق الداخلي بشكل؟ ج Y18

يتم رفع تقارير للإدارة العليا بشكل دوري حول البيانات المالية والتشغيلية والإمتثال من قبل: Y19

يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري؟ Y20

تغطي بوليصة التأمين الشامل الخسائر الناجمة عن: Y21

هل يوجد تحوط مقابل الخسائر التي قد تنجم عن الأحداث التالية) :يرجى وضع إشارة ("X" وتوضيح الإجراء المتخذ للتحوط في الفراغ المقابل: Y22

هل تعرض المصرف لأية خسائر بسبب الأحداث الواردة في السؤالين (21 + 22)؟ Y23

هل يتم إعداد خطط طوارئ لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية والإدارية لمواجهة أي طارئ قد يتسبب بتوقف نشاط/ أنشطة أو خدمات معينة، أو العمل ككل؟ Y 24

على أي من الجوانب أدناه تشتمل خطط الطوارئ المعدة من قبل المصرف: Y25

يتم الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات (Back up) عن كافة انشطة الفروع في: Y26

-نتائج تطبيق طريقة المركبات الرئسية Principle Components(P.C) لعينة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان- العراق.

من الجدول (5) يتبين النتائج التي تم الحصول عليها بطريقة (P.C) عن (77) موظف يمثل حجم العينة.

جدول (5) نتائج تطبيق التحليل العاملى باستخدام طريقة المركبات الرئسية

العامل	القيم المميزة	نسبة تباين العامل %	النسبة التركمية للتباين%
1	4.689	17.366	17.366
2	2.493	9.234	26.600
3	2.114	7.829	34.429
4	2.079	7.701	42.130
5	1.603	5.936	48.067
6	1.498	5.549	53.615
7	1.319	4.885	58.500
8	1.285	4.760	63.260
9	1.129	4.183	67.443
10	0.984	3.643	71.086
11	0.901	3.339	74.425
12	0.867	3.210	77.635
13	0.777	2.878	80.513
14	0.670	2.483	82.996
15	0.634	2.350	85.346
16	0.602	2.228	87.574
17	0.512	1.895	89.469
18	0.495	1.835	91.304
19	0.413	1.529	92.833
20	0.367	1.359	94.192
21	0.337	1.248	95.440
22	0.293	1.085	96.525
23	0.265	0.980	97.505
24	0.216	0.801	98.306
25	0.207	0.767	99.074
26	0.143	0.531	99.605
27	0.107	0.395	100.000

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.22.

ومن الجدول (5) يلاحظ ان هذه العوامل تشكل 67.443% من التباين الكلي للمتغيرات وتشير الاجزاء المظللة الى وجود تسعة عوامل رئيسة (معنوية) التي تزيد قيمتها عن الواحد الصحيح، وتؤثر هذه العوامل على مخاطر التشغيل في المصارف.ان العوامل المستخلصة تفسر نسبا متباينة من التباين وهي مهمة في تأثير المتغيرات المؤثرة في مخاطر التشغيل في المصارف، وهذه العوامل التسعة يفسر كل منها على التوالي (17.366%، 9.234%، 7.829%، 7.701%، 5.936%، 5.549%، 4.885%، 4.885%، 4.183%) من التباين الكلي. ولتفسير العوامل المؤثرة نعتمد على التحميلات المعنوية (المتغيرات المعنوية) لهذه العوامل والمبنية في الاجزاء في الجدول (6) وكالاتي:

جدول(6)قيم مصفوفة العوامل المدورة الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
Y1	0.585	0.291	0.295	-0.24	0.024	-0.14	-0.05	-0.33	-0.17
Y2	-0.19	-0.13	0.152	-0.47	0.321	0.048	0.273	-0.09	0.444
Y4	0.768	-0.16	0.165	0.244	0.2	-0.02	-0.17	0.011	-0.08
Y5	0.799	-0.01	0.114	0.194	0.006	-0.07	-0.25	-0.08	0.043
Y6	0.802	-0.08	-0.12	0.212	0.196	0.054	0.184	-0.04	-0.01
Y7	0.271	0.522	0.329	0.142	-0.13	-0.24	0.146	0.111	0.024
Y8	0.788	-0.08	-0.16	0.248	-0.19	0.144	0.094	0.054	0.202
Y9	-0.12	-0.02	-0.08	0.527	0.359	-0.1	-0.39	-0.1	0.12
Y10	0.452	0.423	0.165	-0.33	0.061	0.079	-0.29	0.196	0.256
Y11	0.037	0.543	-0.26	0.3	0.112	-0.27	-0.04	0.143	-0.23
Y12	0.397	-0.48	0.138	0.005	0.288	-0.23	0.124	0.095	0.18
Y13	0.105	0.294	-0.43	0.374	-0.41	0.073	0.115	-0.19	-0.02
Y14	0.223	0.616	0.042	-0.22	0.29	-0.08	0.139	-0.12	0.013

Y15	0.529	-0.05	0.136	0.141	0.032	-0.12	0.529	0.12	0.093
Y16	-0.17	0.257	-0.34	0.133	0.03	0.261	0.405	-0.37	0.166
Y17	-0.38	0.027	0.252	0.146	0.218	0.111	0.139	0.36	0.186
Y18_1	0.256	-0.16	0.047	0.014	-0.74	-0.21	0.08	0.066	0.171
Y18_2	0.305	0.184	-0.08	-0.51	-0.28	0.387	-0.13	-0.23	0.222
Y18_3	0.219	-0.01	-0.72	0.058	0.196	-0.07	-0.01	0.07	0.262
Y19	-0.32	0.187	0.004	0.432	-0.11	-0.05	-0.23	0.027	0.59
Y20	0.193	-0.11	0.101	0.178	0.099	0.76	-0.18	-0.12	-0.2
Y21	-0.53	-0.02	0.133	0.446	0.115	0.122	0.223	-0.26	-0.01
Y22	0.157	-0.03	0.521	0.277	0.096	0.063	0.057	-0.49	0.157
Y23	0.188	0.455	-0.25	-0.06	0.216	0.359	-0.08	0.345	0.084
Y24	0.35	-0.44	-0.08	0.081	-0.05	0.351	0.237	0.355	-0.11
Y25	-0.06	0.56	0.237	0.122	0.029	0.156	0.323	0.208	-0.15
Y26	-0.22	0.137	0.596	0.278	-0.27	0.254	-0.1	0.259	0.121

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات.SPSS.V.22

العامل الاول:

تشكل هذا العامل اهمية متميزة في التأثير على مخاطر التشغيل في المصارف، اذ انه يفسر (17.366%) من التباين الكلي، لذلك يعد العامل الأساس في تفسر مصفوفة الارتباط، وان المتغيرات تتمثل بـ: هل تشمل الخطة تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف؟ و هل يتوفر خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية؟ ويلاحظ ان هذا العامل تشبعا معنويا مقداره (0.802)، ثم يليه العامل الذي بلغت مقدار تشبعه (0.799)، ثم يليه العامل الذي تشبع معنويا بمقداره (0.788)، تعد وجود تخطيط وتعريف المخاطر التشغيلية ويتوفر خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية من الوسائل التي عن طريقها تؤدي الى انخفاض مخاطر التشغيل .

العامل الثاني:

يأتي هذا العامل في المرتبة الثانية في تفسير العلاقة بين المتغيرات، اذ انه يفسر (9.234%) من التباين الكلي، ويتضمن المتغيرات: يرتبط التدقيق الداخلي مباشرة ويرفع تقاريره لـ (الادارة التنفيذية بنسبة 40.2% حسب اراء المبحوثين)، على أي من الجوانب أدناه تشتمل خطط الطوارئ المعدة من قبل المصرف (إحتمالية تعرض أنظمة المعلومات للإنهيار بنسبة 20.78% حسب اراء المبحوثين)، ويشبع العامل الثاني تشبعا معنويا مقداره (0.616)، ثم يليه العامل الذي يتشبع تشبعا معنويا مقداره (0.560)، وممثلة ان مجلس الإدارة تختلف مع طبيعة وإختصاص المؤسسة التي تعمل في نطاقها وحسب اراء اغلبية من البحوثين ان مجلس الادارة هو الجهة التي يرتبط التدقيق الداخلي مباشرة ويرفع تقاريره له، وأغلبية المصارف والمتمثلة بخطط الطوارئ لإحتمالية تعرض أنظمة المعلومات للإنهيار.

العامل الثالث :

ان هذه العامل يأتي في المرتبة الثالثة في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويشكل الاهمية النسبية لهذا العمل (7.829%) من اجمالي التباين الكلي، وقد تضمن المتغيرات: يتم الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات (Back up) عن كافة انشطة الفروع (في المركز الرئيسي للمصرف بنسبة 53.25 % حسب اراء المبحوثين)، ويوجد تحوط مقابل الخسائر التي قد تنجم عن الأحداث (الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بنسبة 22.08% ثم خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول الزبون بنسبة 11.8% حسب اراء المبحوثين)، ويشبع هذه العامل تشبعا معنويا بمقداره (0.596) ثم يليه العامل الذي يتشبع تشبعا معنويا بمقداره (0.521)، تعد ان الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات عن كافة انشطة الفروع في المركز الرئيسي للمصرف وتحوط ضد الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بدرجة الاولى ثم التحوط ضد الإهمال أو إتلاف أصول الزبون من الوسائل التي تستطيع المصارف عن طريقها انخفاض مخاطر التشغيل .

العامل الرابع:

تشكل الاهمية النسبة لهذا العامل (7.701%) من التباين الكلي ويضم المتغيرات: من مصادرمخاطر التشغيل في المصرف، (العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية حسب اراء 42.86% من المبحوثين)، تغطي الوثيقة (بوليصة) التأمين الشامل الخسائر الناجمة عن (الأخطاء في إدخال البيانات حسب اراء 19.48% من المبحوثين) ويشبع هذه العامل تشبعا معنويا مقداره (0.527) ثم يليه العامل الذي يتشبع تشبعا معنويا مقداره.(0.446)

العامل الخامس:

ان الاهمية النسبة لهذا العامل بلغت (5.936%) في تفسير العلاقة بين المتغيرات من التباين الكلي، ويحتوي هذا العامل على المتغيرات الاتية: من أهم مصادر مخاطر التشغيل في المصرف، (العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية حسب اراء 42.86% من المبحوثين) وجود دائرة لإدارة المخاطر في المصارف تتبع مباشرة لمجلس الإدارة حسب اراء 41.56 من المبحوثين، وبلغ هذا العامل تشبعا معنويا بمقدار (0.359)، ومن ثم يليه العامل الذي بلغ تشبعه (0.321)، تعد العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية من العوامل المؤثرة على مخاطر التشغيل في المصارف، واغلبية من المصارف لديهم هذه الدائرة لإدارة مخاطر التشغيل وتتبع لمجلس الإدارة مباشرةً.

العامل السادس:

يأتي هذا العامل بالمرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية، اذ تشكل (5.549%) من التباين الكلي، ويضم المتغيرات الاتية: يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري، ويتم مراجعة الأنشطة اليومية من قبل الجهات الرقابية غير التي تنفذها، وقد بلغ هذا العامل تشبعه (0.760)، ويليه تشبع بمقدار (0.387)، وتعد مراجعة وتطوير السياسات

والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري ومراجعة الأنشطة اليومية من قبل جهات رقابية غير التي تنفذها الموظف من الوسائل التي تستطيع المصارف عن طريقها تخفيض مخاطر التشغيل.

العامل السابع:

يساهم هذا العامل بمقدار (4.885%) من حيث الاهمية النسبية من التباين الكلي، ويحتوي هذا العامل على المتغيرات الاتية: يتوفر في المصرف إجراءات عملية التي تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل، الإدارة العليا (التنفيذية) هي الجهة التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة مخاطر التشغيل وهذا حسب اجابات افراد العينة والتي بلغت اهميتها النسبية 45.45% وكذلك وبلغ مقدار تشبع هذا العامل (0.529)، ويليه العامل الذي بلغ مقدار تشبعه.(0.405)

العامل الثامن:

بلغت الاهمية النسبية لهذا العامل (4.760%) من التباين الكلي، ويتضمن المتغيرات الاتية: تقييم المخاطر أو التقييم الذاتي(Self- or Risk Assessment) ، من الأدوات التي تستخدم في المصرف لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل بإعتماد على اراء 44.16% من المبحوثين، يتم إعداد خطط طوارئ لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية والإدارية لمواجهة أي طارئ قد يتسبب بتوقف نشاط/ أنشطة أو خدمات معينة، أو العمل ككل، ويتشبع هذا العامل بتشبيع معنوي مقداره (0.529)، ويليه العامل الذي بلغ مقدار تشبعه.(0.355)

العامل التاسع:

يأتي هذا العامل بالمرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية، اذ بلغت (4.183%) من التباين الكلي، ويحتوي على المتغيرات الاتية: تم رفع تقارير للإدارة العليا بشكل دوري حول البيانات المالية والتشغيلية والإمتثال من قبل الإدارات والأقسام المختلفة، والتدقيق الداخلي وادارة مخاطر التشغيل، اذ تبين من اجابات افراد العينة ان الاقسام والادارات المختلفة تهتم برفع تقارير للادارة العليا بشكل دوري وبنسبة 33.77%، اما التدقيق الداخلي فان المصارف المبحوثة يعتمد عليه التدقيق الداخلي في رفع التقارير بنسبة 31.16%، في حين ان مساهمة ادارة مخاطر التشغيل في رفع التقارير فقد كانت ضئيلة جداً، حيث وصلت اهمتها النسبية الى 5.19% فقط، وهذا مايبين ضعف المصارف وقلة اهتمامهم بوحدة خاصة لقياس وتقييم ورفع تقارير عن طريق ادارة مخاطر التشغيل في كل مصرف، وجود دائرة لإدارة المخاطر في المصارف تتبع مباشرة لمجلس الإدارة حسب اراء 41.56 من المبحوثين ويتشبع هذا العامل بتشبيع معنوي مقداره (0.590)، ويليه العامل الذي بلغ مقدار تشبعه.(0.444)

والشكل البياني الاتي يوضح دور العوامل (التسعة) المؤثرة في تقييم مخاطر التشغيل في العينة المبحوثة.

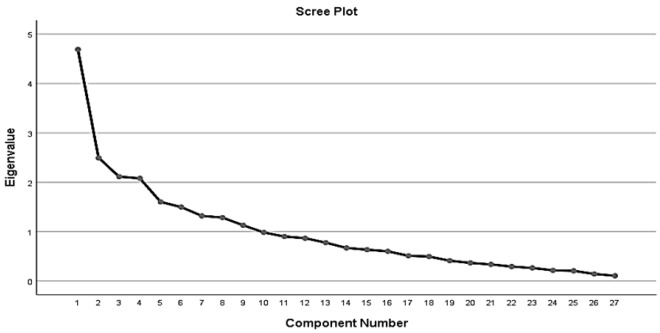

شكل (1) نتائج تطبيق التحليل العاملى باستخدام طريقة المركبات الرئسية

4 الاستنتاجات والمقترحات

4-1 الاستنتاجات

1. يبين نتائج عينة الدراسة بان العاملين في المصارف ذوي المؤهلات العلمية كان نصيب حملة البكالوريوس في المرتبة الاولى، اذ بلغت نسبتهم 53.2%، اما نسبة الموظفين وحسب المراكز الوظيفية بلغ عددهم (30) من مجموع العينة ويليه مدراء الاقسام بلغ عددهم (20)
2. ظهرت نتائج الدراسة عدد سنوات العمل بالمصرف (اي الخبرة والممارسة) في المصارف، فقد كانت الفئة (5 - 10) ضمن المرتبة الاولى وبلغت الاهمية النسبية 39.0%، ويليه الفئة (11 – 16) وبنسبة 27.3%، وهذا يعني ان المصارف المبحوثة يتم ادارتها وسير معاملاتها من حيث تقديم خدمات من قبل كوادر مختصة وذوي خبرة وممارسة في العمل المصرفي يتوفر لدى معظم المصارف خطة لتحديد وتعريف مخاطر التشغيل.
3. ظهرت نتائج الدراسة بان نسبة 67.5% تؤكد على وجود تعريف وتحديد مخاطر التشغيل ضمن الخطة المعتمد من قبل مجلس ادارة المصرف لادارة مخاطر التشغيل
4. فسر العامل الاول 17.366% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في شمول الخطة تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها المصرف و وجود خطة وسياسة معتمدة من مجلس إدارة المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية.
5. العامل الثاني تفسر 9.234% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في يرتبط التدقيق الداخلي مباشرة ويرفع تقاريره لادارة التنفيذية في معظم المصارف اقليم كوردستان، ثم الإدارات أو الأقسام المعنية بموضوع التقرير ومجلس الإدارة، وفي اغلبية المصارف المبحوثة كانت تشتمل خطط الطوارئ المعدة لإحتمالية تعرض أنظمة المعلومات للإنهيار.
6. فسر العامل الثالث 7.82% من التباين الكلي للمتغيرات، وتمثل يتم الإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات (Back up) عن كافة انشطة الفروع في المركز الرئيسي للمصرف في اغلبية من المصارف، ويوجد تحوط مقابل الخسائر التي قد تنجم عن احداث الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم ثم خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول الزبون .
7. فسر العامل الرابع اما 7.701% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في ان من مصادرمخاطر التشغيل في المصرف، (العمليات الداخلية، الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات، الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية)، وتغطي الوثيقة (بوليصة) التأمين الشامل خسائر الناجمة عن (الأخطاء في إدخال البيانات ثم إنهيار أنظمة الكمبيوتر والإتصالات) في اغلبية مصارف اقليم كوردستان.

8. في حين ان العامل الخامس فسر 5.936% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في وجود دائرة لإدارة المخاطر في المصارف تتبع مباشرة لمجلس الإدارة في اغلبية من المصارف ثم تتبع للإدارة التنفيذية و تتبع للتدقيق الداخلي في المصارف اخرى.
9. فسر العامل السادس 5.549% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في يتم إجراء مراجعة وتطوير السياسات والإستراتيجية وإجراءات العمل بشكل دوري، ويتم مراجعة الأنشطة اليومية من قبل الجهات الرقابية غير التي تنفذها.
10. فيما فسر العامل السابع 4.885% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في يتوفر في المصرف إجراءات عملية التي تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل، الإدارة العليا (التنفيذية) هي الجهة التي تتحمل مسؤولية وضع السياسات والممارسات والإجراءات المطلوبة لإدارة مخاطر التشغيل.
11. ساهم العامل الثامن بتفسير 4.760% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في تقييم المخاطر أو التقييم الذاتي (Self- or Risk Assessment) من الأدوات التي تستخدم في المصرف لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل، يتم إعداد خطط طوارئ لكافة الأنشطة والخدمات المصرفية والإدارية لمواجهة أي طارئ قد يتسبب بتوقف نشاط/ أنشطة أو خدمات معينة، أو العمل ككل.
12. وفسر العامل التاسع 4.183% من التباين الكلي للمتغيرات وتمثل في رفع تقارير للإدارة العليا بشكل دوري حول البيانات المالية والتشغيلية والإمتثال من قبل الإدارات والأقسام المختلفة، والتدقيق الداخلي وادارة مخاطر التشغيل، اذ تبين من اجابات افراد العينة ان اقسام والادارات المختلفة تهتم برفع تقارير للادارة العليا بشكل دوري والتدقيق الداخلي فان المصارف المبحوثة يعتمد عليه التدقيق الداخلي في رفع التقارير في حين ان مساهمة ادارة مخاطر التشغيل في رفع تقارير فقد كانت ضئيلة جداً.

4-2 المقترحات

1. حث المصارف التي لا تتبنى تطبيق ادارة مخاطر التشغيل، اتباع سياسة خاصة بادارة تلك المخاطر، واما مايخص المصارف المطبقة فيها، فعليها تطوير سياسة المتبعة بما ينسجم مع مارسات السليمة لإدارة المخاطر وبما يتلاءم مع حجم ودرجة تطور عمليات المصرف ومستوى المخاطر المحددة

2. تبني حساب راس مال مخصص للمخاطر المالية (الائتمان، سيولة، راس المال) وغير المالية (خاصة مخاطر التشغيل)، وبما يساعد على تمكين المصرف من مواجهة المخاطر المحتملة.

3. ضرورة الاهتمام بالتأمين تجاه المخاطر في المصارف بصورة عامة ومخاطر التشغيل بصورة خاصة للتخفيف والحد من المخاطر بكافة انواعها .

4. قيام السلطة الرقابية بالزام تطبيق ادوات الهندسة المالية على مستوى القطاع المصرفي ككل لتحديد وتقييم المخاطر من اجل التنبؤ بالنتائج التي يمكن ان تترتب على الاحداث غير المرغوبة، وتجنب مصارف الاقليم من ازمات وانهيارات مالية ومصرفية.

5. التاكيد على تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2019 الخاصة بالادارة المخاطر في المصارف بحذافيرها.

6. الزام المصارف من قبل البنك المركزي بإنشاء دائرة مختصة لادارة مخاطر التشغيل والخاضع لرقابة تدقيق داخلي فعال يعتبر اللبنة الأساسية لنجاح المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية .

7. ضرورة ان تسعى المصارف على مراجعة دورية لسياساتها الإئتمانية في ظل ادوات الهندسة المالية بناءعلى طبيعة المتغيرات الاقتصادية وبما يساهم في تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر .

8. العمل على زيادة كفاءة الموارد البشرية بما يتماشى و التطورات في جانب الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية والمخاطر التشغيلية بشكل خاص ، و كذا فيما يخص التعامل بالتكنولوجيا خاصة في ظل التطورات الواردة على البنوك في هذا المجال.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية:

أولا: النشرات والوثائق الرسمية

- البنك المركزي العراقي (2019) ، مسودة دليل العمل الرقابي/ضوابط ادارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية)، الصيرفة دائرة المراقبة، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر، العدد78/6/9.
- صندوق النقد العربي (2004) ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها، أبوظبي.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- سعيد ثريا، ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ،2013-2014.

ثالثا : البحوث والدراسات

- أحلام بوعبدلي وثريا سعيد، ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (3) ، 2015.
- راضية مصداع، إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لأتفاقية بازل (02) في البنوك التجارية الجزائرية،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 17، 2017.
- علي محبوب وعلي سنوسى، قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و المصارف الإسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر، للفترة (2016-2017) ، مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال/ المجلد (06) العدد (03) ، 2020.
- فائزة لعراف، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة الى الحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، العدد (07) ، الجزائر، 2017.
- محريق عدنان، أساليب قياس المخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازلII ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي-العدد (08)-المجلد (03) ،2015.
- معمري نارجس و سمير آيت عكاش، لجنة بازل-3- و تغطية المخاطر التشغيلية، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشرة، العدد (25) ، 2018.

- زينة مهلل، أهمية التحليل العاملي الاستكشافي في التحقيق من البنية العاملية للاختبارات النفسية، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي بالجزائر / فرع لبنان،العدد (14) ، 2015.

رابعا: الكتب:

- طارق عبدالحال حماد، إدارة المخاطر التشغيل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

- عبدالحميد محمد العباسي، التحليل العاملي تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011.

خامسا: المؤتمرات:

- د. نصر عبدالكريم و مصطفى أبوفلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II– دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة 4- 2007/7/5.

ثانيا: المصادر باللغة الإنجليزية:

- Akkizidis ،I. S. ،& Bouchereau ،V. (2005). Guide to Optimal Operational Risk and BASEL II. In Guide to Optimal Operational Risk and BASEL II. doi: 10.1201/9781420031140

- Basel Committee on Banking Supervision. (2011). Principles for the Sound Management of Operational Risk. Bank for International Settlements ،June 2011.

- Chapelle ،A. (2019). Operational Risk Management: Best Practices in the Financial Services Industry. John Wiley & Sons Ltd.2 ،

- Marija ،K. (2013). Operational Risk – Challenges for Banking Industry. Professional Paper.(2–1)46 ،

- Nicoleta ،R. A. ،& Cornelia ،A. (2007). The Operational Risk Management. The Bucharest Academy of Economic Studies.

- Power ،M. (2005). The invention of operational risk. Review of International Political Economy12 ،(4). doi: 10.1080/09692290500240271

- Vasiliev ،I. I. ،Smelov ،P. A. ،Klimovskih ،N. V. ، Shevashkevich ،M. G. ،& Donskaya ،E. N. (2018). Operational risk management in a commercial bank. International Journal of Engineering and Technology (UAE)7 ،(4.36 Special Issue 36). doi: 10.14419/ijet. v7i4.36.24130

- Seivold ،A. ،Leifer ،S. ،& Ulman ،S. (2006). Operational risk management: an evolving discipline. Supervisory Insights ، Summer.

Abstract:

The research aims to know the reality of operating risks in banks for a sample of commercial banks in the Kurdistan Region - Iraq (the three governorates Erbil, Duhok, Sulaymaniyah) using a questionnaire form for a sample that included (26) banks, and the number of respondents reached (77), and depending on the method of factor analysis to find out the extent of commitment of the region's banks to the requirements of Basel 2, and the presence of nine factors was reached and by 67.5% confirms the existence of a definition and determination of operating risks within the plan approved by the bank's Board of Directors, and a number of Among the proposals is the adoption of a capital account dedicated to financial (credit, liquidity, capital) and non-financial (especially operational risks), in order to enable the bank to face potential risks.

Keywords: Operational Risk, Good Practices, Basel 2